

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«إيكاروس»: 1.4 مليون دينار حصنا من أرباح «سبكيم» السعودية

نكرت شركة إيكاروس للصناعات النفطية أن مجلس إدارة الشركة السعودية العالمية للبتروديميكاويات «سبكيم»، المدرجة في السوق السعودي، والتي تمتلك فيها شركة «إيكاروس» للصناعات النفطية من خلال إحدى شركاتها التابعة ما نسبته 8,2% قد قرر توزيع أرباح نقدية بنسبة 6% (ما يعادل 0,6 ريال سعودي للسهم) وذلك عن أرباح النصف الأول من عام 2015. وأوضحت الشركة في بيان نشر على موقع البورصة، أن نصيب شركة إيكاروس للصناعات النفطية من التوزيعات سيكون نحو 1,4 مليون دينار وسيتم إدراج هذا الربح في نتائج الربع الثالث من عام 2015.

5,3 مليارات دينار تحويلات في 2014.. وأسبابها عدم السماح بشراء العقارات وممارسة الأعمال الحرة

غياب الفرص الاستثمارية يرفع تحويلات الوافدين لأعلى مستوى تاريخياً



تحويلات الوافدين ترتفع لمستوى تاريخي في 2014 لعدم امتلاكهم فرص لاستثمار هذه الاموال بالكويت

غياب ضرائب الدخل على الرواتب يشجع الوافدين على العمل في الكويت

مستوى مرتفع بالمقاييس العالمية لتحويلات الوافدين من الناتج المحلي الإجمالي

المحلل المالي

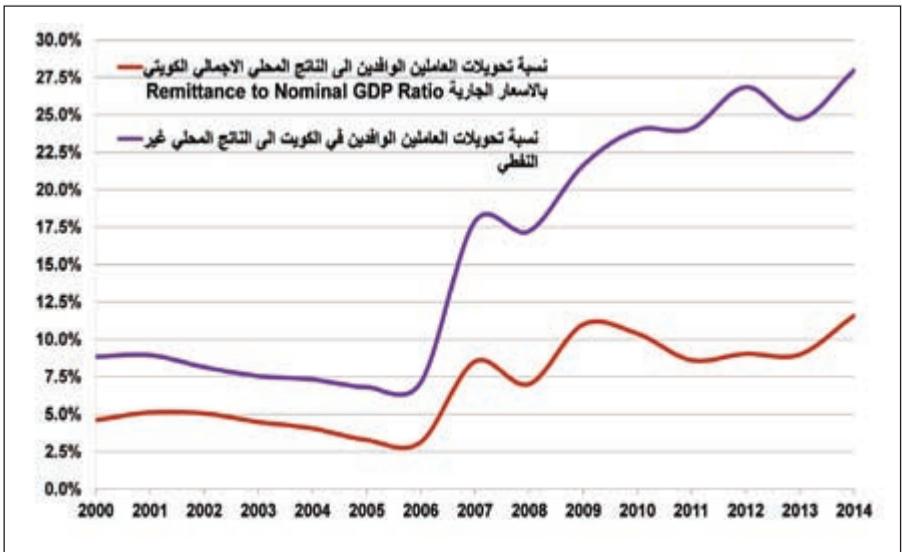
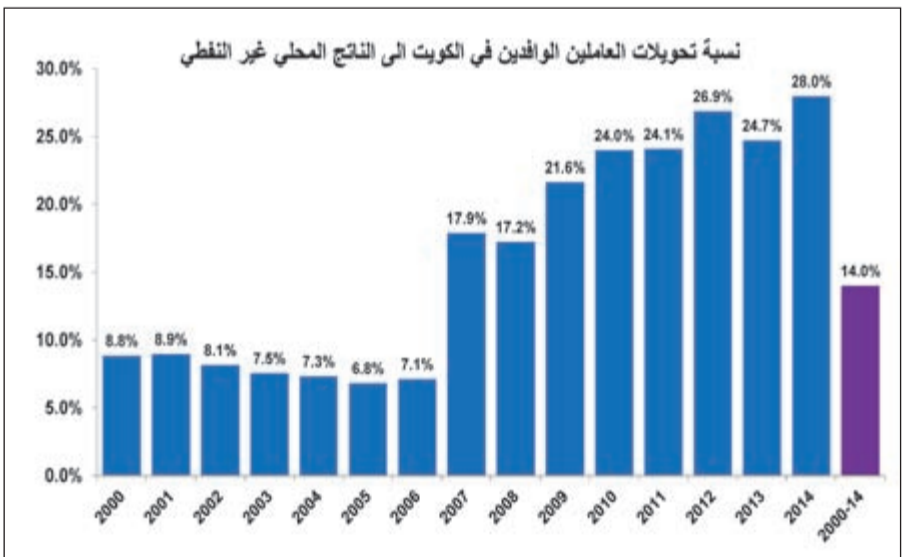
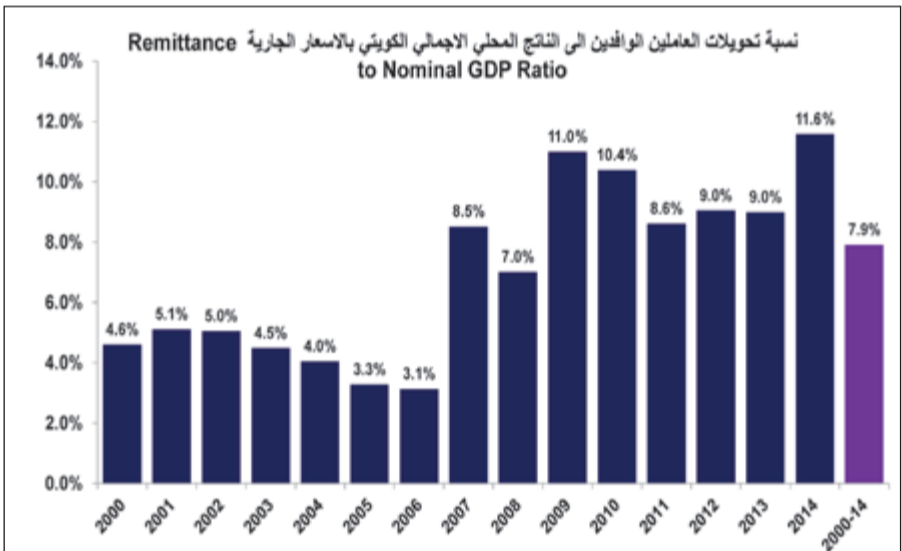
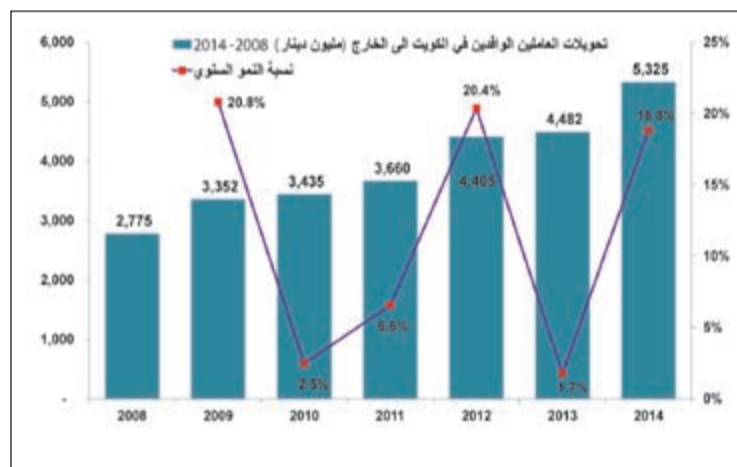
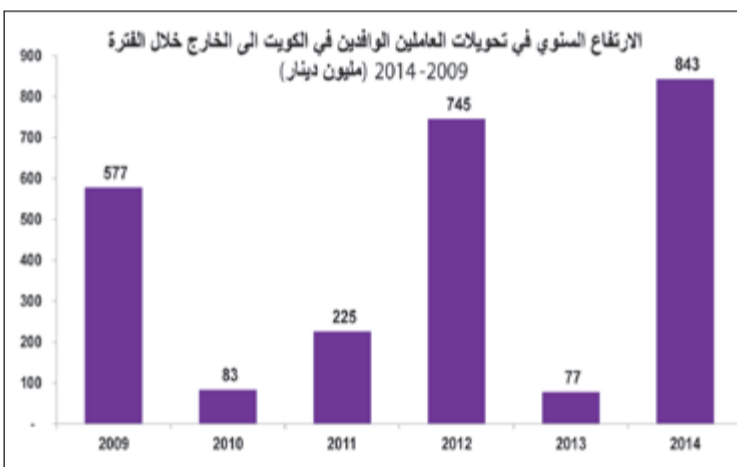
أدى الارتفاع المستمر في عدد العاملين الوافدين في القطاع الخاص المحلي الذي ارتفع بأكبر من النصف خلال السنوات الـ 15 الماضية إلى تضاعف قيمة تحويلات الوافدين العاملين في الكويت إلى عشرات المرات، حيث وصلت قيمة التحويلات في عام 2000 إلى 532 مليون دينار لتتضاعف بنهاية العام 2014 إلى 5,3 مليارات دينار (ما يعادل 18,5 مليار دولار). وكشفت إحصائية حديثة أعدتها «الأنباء» حول تحويلات الوافدين خلال العام 2014 ومقارنتها بتحويلات الوافدين في كل من السعودية وقطر والإمارات، وذلك حسب إحصاءات ميزان المدفوعات للكويت التي يصدرها بنك الكويت المركزي، أن إجمالي تحويلات العاملين الوافدين إلى الخارج خلال الـ 15 سنة الماضية (2000 - 2014) بلغ نحو 35 مليار دينار (120 مليار دولار) أي ما يعادل متوسط نسبة 8% إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للكويت خلال الفترة نفسها. وحول أسباب ارتفاع تحويلات الوافدين في الكويت تشير الإحصائية إلى أن الغالبية العظمى من العمالة الوافدة آسيوية وتتقاضى أجوراً منخفضة، حيث لا تتحمل العيش في الكويت مع عائلاتها وبالتالي تحصل على الأموال التي بلدانها لمساواة عائلاتها، بالإضافة إلى قلة الفرص الاستثمارية المتاحة للوافدين أصحاب الرواتب المرتفعة، حيث لا يسمح القانون الكويتي للوافد العربي أو الأجنبي بشراء العقارات أو الوحدات السكنية بالإضافة إلى تطبيق نظام الكفيل في عقود العمل وممارسة الأعمال الحرة. كما أن غياب ضرائب الدخل على رواتب العاملين الوافدين يشجع العاملين على القدوم إلى الكويت وهو ما أدى إلى رفع الدخل المتاح للادخار وبالتالي تحويله إلى الخارج لضمان مستقبل أفضل وخصوصاً في ظل غياب الضمانات الاجتماعية للوافدين في الكويت، حيث تتلازم الضمانات الاجتماعية في الدول المتقدمة مع فرض ضرائب الدخل على الوافدين، أما الأمر الأخير الذي شجع على الادخار وتحويل الأموال واستثمارها في الخارج هو أن الوافدين لا يحق لهم الحصول على الجنسية الكويتية.

نسبة التحويلات من الناتج المحلي

وتكشف الإحصائية أن نسبة تحويلات الوافدين إلى الخارج من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفعت من 4,6% خلال عام 2000 إلى 9% خلال عام 2013، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى مستوى قياسي 11,6% خلال عام 2014 بعد أن وصلت إلى أعلى مستوى لها خلال فترة الـ 15 سنة الماضية في عام 2009 عند 11,1%. أما المتوسط العام لتحويلات الوافدين الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي للكويت فقد بلغ خلال الـ 15 سنة الماضية (2000-2014) إلى ارتفاع عدد الوافدين إلى الكويت والنمو في حجم الاقتصاد والقطاعات الأساسية مثل التطوير العقاري والتجارة والخدمات والمطاعم بالإضافة إلى سهولة التحويل المصرفية الإلكترونية وتحويلات تطبيقات الهواتف الذكية وشركات الصرافة. هذا وقد تخطت قيمة تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج خلال الـ 15 سنة الماضية (2000-2014) ما يساوي 8% من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات 2000-2006 فقط 4% بينما ارتفعت هذه النسبة إلى 9,4% خلال الفترة 2007-2014 مما يساوي على الارتفاع الكبير في العمالة الوافدة ومساهمتها في التطور الاقتصادي وتنفيذ وتشغيل مشاريع التطوير العقاري والبنية التحتية والتوظيف في قطاعات الخدمات والصناعة.

نسبة التحويلات في الناتج غير النفطي

وتبين الإحصائية أن نسبة تحويلات الوافدين إلى الخارج من الناتج المحلي غير النفطي ارتفعت من 8,8% خلال عام 2000 إلى 25% خلال عام 2013 ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة



تحويلات الوافدين في دول الخليج

1 - في قطر بلغ إجمالي تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج خلال عام 2014 نحو 40,37 مليار ريال قطري (11 مليار دولار) أي ما يعادل نحو 5,5% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014 الذي بلغ نحو 739,8 مليار ريال قطري (203 مليارات دولار).

2 - أما في السعودية فقد بلغ إجمالي تحويلات العمالة الوافدة خلال عام 2014 نحو 36,8 مليار دولار ما يعادل نحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة لعام 2014 الذي سجل نحو 752 مليار دولار. ومن المتوقع أن ترتفع إلى 40 مليار دولار خلال عام 2015 وتستمر في الارتفاع سنوياً حتى تسجل 54,5 مليار دولار خلال عام 2019، وذلك استناداً إلى توقعات صندوق النقد الدولي. ارتفعت تضاعفت تحويلات العاملين الوافدين بأكثر من الضعف (ارتفعت بنسبة 140%) خلال الـ 15 سنة الماضية، حيث بلغت عام 2000 نحو 15,4 مليار دولار أي ما يعادل 8,2% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2000 الذي سجل 188,4 مليار دولار.

3 - في دولة الإمارات وحسب آخر الإحصاءات المتوافرة لعام 2013، بلغت تحويلات العاملين الوافدين نحو 65,9 مليار درهم إماراتي (18 مليار دولار) أي ما نسبته 4,5% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 الذي سجل 1,48 تريليون درهم (400 مليار دولار).

1,3 مليون عامل وافد في القطاع الخاص

1 - ارتفعت أعداد العمالة الوافدة في القطاع الخاص خلال فترة الـ 8 سنوات بين 2004 و 2013 من 827 ألفاً إلى 1,25 مليون عامل يونيو 2013، ومتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 1,37 مليون عامل في 2015، بحسب إحصاءات الإدارة المركزية للإحصاء، وبنسبة نمو بلغت 51% خلال تلك الفترة أو بمعدل نمو سنوي مركب 5% وهو معدل يشير إلى ارتفاع تحويلات العمالة الوافدة للخارج.

2 - تشير الأرقام والإحصائيات إلى أن نسبة 32% من العمالة الوافدة بالقطاع الخاص الكويتي لديهم مستوى تعليمي دون الثانوي، وأن نسبة 13% منهم حاصلون على الشهادة الثانوية، بينما تبلغ نسبة الحاصلين على الشهادة الجامعية وما يعولها نحو 17,14%.

3 - هناك نسبة 60% من إجمالي العمالة الوافدة بالقطاع الخاص أي 750 ألف عامل تحمل الجنسية الآسيوية تتقاضى رواتب منخفضة قد لا تتعدى الـ 200 دينار شهرياً وتعمل معظمها في قطاعات الزراعة والصيد والصناعة والكهرباء والماء والغاز والتشييد والبناء والمطاعم والفنادق والتجارة والنقل والتخزين والمواصلات، مشكلة أكثر من 60% من القوة العاملة في كل من هذه القطاعات على حدة.

4 - تحتل العمالة التي تحمل الجنسيات العربية بنسبة 35% من إجمالي العمالة الوافدة بالقطاع الخاص وتتراوح نسبتها من 27% إلى 40% من القوة العاملة في القطاعات السابق ذكرها، ونحو 50% من القوة العاملة في قطاع التمويل والتأمين وخدمات الأعمال، فيما تشكل العمالة الوافدة من أفريقيا نسبة 4% من إجمالي العمالة الوافدة بالقطاع الخاص.

وتدل هذه الأرقام على أن نسبة كبيرة من العمالة الوافدة تتقاضى رواتب متدنية لا تستطيع إنفاق الكثير من الأموال نظراً لارتفاع مستوى المعيشة بالكويت وبالتالي تتبع سياسة توفير دخلها وتحويل الأموال إلى بلدانها، وهو الأمر الذي يؤثر على النمو الاقتصادي في الكويت بشكل غير مباشر بالرغم من مساهمة تلك العمالة الوافدة في النشاط الاقتصادي.